التأويل في مختلف المذاهب والآراء

ويقول عن آليّات التأويل: «إنّ المفسّر يقف عند حدود علوم القرآن وعلوم اللغة، ومع العلم بهذه العلوم وإجادتها يصبح القارئ قادراً على اكتشاف دلالة النصّ، وبها ينتقل من مرتبة القارئ ويصبح مفسّراً. لكن تظلّ في النص أبعاد دلاليّة أعمق، تحتاج إلى حركة الذهن أو العقل إزاء النصّ، إنّها الأبعاد التي تحتاج إلى حركة التأويل بعد أن يستنفد المفسّر بأدواته العلميّة كلّ إمكانيّات الدلالة التي يمكن اكتشافها بواسطة هذه العلوم، وهي الدلالة التي ينطلق منها المؤوّل للغوص في أعماق النصّ (من الظهر إلى البطن) من خلال حركة الذهن أو الاجتهاد. إنّ الاجتهاد في تأويل النصّ لا يختلف في الفقه ومجال الأحكام منه في أقسام النصّ الأخرى، من حيث إنّه يعتمد على حركة العقل للنفاذ إلى أعماق النصّ، وإذا كان الاختلاف في مجال التأويل (الاجتهاد) الفقهي اختلافاً من قبيل الرحمة (اختلاف أمّتي رحمة) تخفيفاً على الأمّة، فإنّ اختلاف التأويل في أقسام النصّ الأخرى يجب أن ينظر إليه من نفس المنظور، خاصّةً إذا اعتمد المؤوّل على كلّ أدوات تحليل النصّ، ولم يكن استناده إلى مجرّد الهوى أو الرأي الشخصي. إنّ مقاربة النصّ، واكتشاف أسراره تبدأ بالقراءة الأولى، ثم تُثنّى بالقراءة التحليليّة، فتكتشف من خلالها مفاتيح النصّ ومرتكزاته الدلاليّة، ومن خلال هذه المرتكزات يكتشف المؤوّل بعض أسرار النصّ، ويظلّ النصّ قابلاً للقراءة الجديدة، لكنّ القراءة التأويليّة (الاجتهاديّة) لابدّ أن تعتمد على استغراق القارئ في عالم النصّ استغراقاً شبه تامّ، وبدون هذا الاستغراق تظلّ القراءة سطحيّة، وتدور في إطار التأويل المكروه». قال: «وقد عبّر القدماء عن مثل هذا المنظور بلغتهم الخاصّة، ومن خلال تصوّراتهم لضرورة وجود حالة من «التوحّد» بين القارئ والنصّ، عبّروا عنه على